المحرز عنه بان يكون في بيت اخر غير الذي هما فيه اما لو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق مثلا سرق وفي ع ش على م ر انه لو كان في صندوق متنقل يكون محرزا وان كان الموضع واحدا اه قوله ونحو باب مسجد ويلحق به ستر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب ان خيط عليها لانه ح محرز وينبغي ان يكون ستارا لمنبر كذلك ان خيط عليه ولا قطع بسرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد ولو غير قارئ لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الاسراج سل وش م ر قوله كجذعه نحو الاهشاب الذي يستند عليها ع ش قوله لانه يعد لتحصينه يوخذ منه ومن قوله الآتي لانه ينتفع بها ان كل ما عد لتحصينه او عمارته يقطع به ومثله ما كان للزينة وان كل ما ينتفع به لا تقطع فيه وعبارة م ر قوله لانه يعد لتحصينه بخلاف المنبر وكرسي الواعظ ولا يقطع بها وان كان السارق لها قارئا فيه وخطيبا ولا موذنا ولا واعظا اه وقوله بخلاف المنبر اي لان هذه المذكورات ليست لتحصين المسجد ولا لزينته بل لانتفاع الناس بسماع الخطيب والموذن والواعظ عليها لانهم ينتفعون بها كما لا ينتفعون به لو خطب او اذن او وعظ على الارض اهـ رشيدي وقوله لانه يعد لتحصينه راجع للباب وقوله لعمارته راجع لجذعه وسواريه والمراد بالجذع ما يشمل السقف اه قوله لا بحصره اي المعدة للاستغلال اما حصر الزينة فيقطع بها سل وشمل الحصر المعدة للاستغلال البلاط والرخام وبساط المعدة للفرش والدكة والمنبر وكذا بكرة البير على المعتمد عزيزي وزي فرع قال شيخنا وجبري ذلك في نحو قوط الحمام وطاسانة فلا قطع بها مطلقا اي ولو خل بقصد سرقتها لانها غير محرزة لجواز دخوله اه ق ل على المحلي قوله وقناديل جمع قنديل بكسر القاف كما في القاموس وصرح به الشوبري وظاهر كلامه انه لا قطع بها وان زادت على المعادة كما يوخذ من التعليل قوله وهو مسلم اي ومن الموقوف عليهم فان كان

من

من غيرهم بان خص بقاعة ليس هو منهم قطع وجواز دخول غيرهم انما هو بطريق التبعية سل قوله بخلاف الذي وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بان اختصت بطائفة ليس هو منهم كما هو قضية التعليل زي قوله ولا مال بيت المال ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كما في المال المشترك سم وعبارة زي ولا مال بيت المال اي الذي لم يفرز لغيره من له سهم مقدر كذا في القرمي فيقطع به اي بما فرز لمن له سهم مقدر دون المفرز لنحو العامل قاله البلقيني اه وعبارة ش م ر ومن سرق مال بيت المال وهو مسلم ان افرز لطائفة ليس هو منهم قطع لانتفاء الشبهة والا بان لم يفرز فالاصح انه ان كان له حق في المسروق كمالك مصالح ولو غنيا قلا اه قوله لان ذلك علة للعلة قوله احد الموقوف عليهم او سرق منه ابو الموقوف عليه او ابنه وقوله بخلاف الخ ظاهر كلامهم قطع البطن الثانية في وقف الترتيب لانهم حال السرقة ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار الاستحقاق ويحتمل خلافه لشبهة صحة سرقة احدهم من الموقوف عليهم مع سل قوله وكونه اي المسروق وقوله بلحاظ مصدر لاحظه اي نظر اليه ذي والمراد به الملاحظ من اطلاق المصدر على اسم الفاعل اي ملاحظ بالحاء ديراعي لان الملحاظ والملاحظة كلاهما مصدر لاحظ قال ابن مالك لفاعل الفعال والمفاعلة وعبارة م ر وانما يتحقق الاحراز بملاحظة للمسروق من قوي متيقظ اخ قوله بكسر اللام اما بفتحها فهو موضع العين من جانب الاذن بخلاف الذي من جانب الانف فيسمى المؤق ذي قوله دايم اي عرفا وقوله او حصانة اي قوة للموضع عرفا فقول المصنف راجع للثلاث قوله او حصانة ولا يرد على ذلك الثوب لو نام عليه فهو محرز مع انتفاء بها لان النوم عليه المانع من اخذه غالبا نزل منزلة ملاحظة ش م ر وجعله ع ش من قبيل الحصانة لانه كالباب المانع قوله في بعض من افرادها اي لاعيان المسروقة فلم انها قد تكفي الحصانة وحدها وقد تكفي الملاحظة وحدها كما في قوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)